ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

التضامن الوطني على محك المواجهة مع الإرهاب

سركيس ابو زيد

العسكريون المخطوفون هم اليوم مأزق السياسة اللبنانية . وهذا الملف المعقد والمتفجر يفضح تقصير الحكومة ويحرجها امام أهالي من هم شرف ووفاء وتضحية . انه الحدث الحاضر بقوة وان غاب أحيانا ليعود ويفرض نفسه على الشاشات والساحات وكواليس السياسة والمفاوضات .

قضية العسكريين المخطوفين لم تحقق أي تقدم فعلي يذكر منذ ثلاثة أشهر وإلى الأن، فكل ماحدث هو تجاذبات سياسية لاتغني ولاتسمن ولاحتى أرضت اهالي العسكريين الذين صرخوا بالصوت العالي لتسمع الحكومة اللبنانية صوتهم وتأخذ خطوات ايجابية في قضيتهم فلم يصلوا الى حل فقطعوا الطرقات واعتصموا واحرقوا الدواليب، ولكن. .لاشيء .

فمنذ البداية كانت قضية العسكريين المخطوفين قضية معقدة وشائكة، فعملية الاختطاف أو الأسر جرت على أرض لبنانية وطالت عناصر من الجيش وقوى الأمن، والجهة الخاطفة ليست واحدة وإنما جهتين، وكل واحدة لها طلباتها غير المحددة وغير النهائية، فصعوبات هذه القضية تعود لعدم استعداد تركيا للقيام بأي دور وساطة ومساعدة في هذا الملف، وموقفها كموقف قطر التي تبدلت ظروفها بين الماضي والحاضر كونها مشتركة مع التحالف ضد"داعش"و"النصرة"اللتين تحتجزان العسكريين اللبنانيين مع رغبتها بالظهور انها قطعت اي علاقة لها بالتنظيمات المتطرفة.

هل تحل الجهود الحكومية لغز العسكريين المخطوفين

يضاف اليه عدم وجود قرار لبناني واضح وصريح وعملي للتنسيق الجدي مع الجهات السورية الرسمية لتقديم مساعدة في هذا الملف عبر إطلاق سجينات من المعارضة السورية لمبادلتهن مع العسكريين اللبنانيين. الحركات الإرهابية التكفيرية تضع الحكومتين اللبنانية والسورية في سلة واحدة وبعض الجهات اللبنانية لا تتجرأ - وهي أصلا لا ترغب - على التعاون

العسكري والسياسي بين بيروت ودمشق لمواجهة الاخطار والتحديات المشتركة . هذا الأداء المتردد والخجول يضعف المفاوض اللبناني . كما ان طريقة إدارة الحكومة اللبنانية لهذا الملف ينم عن حالة تخبط وارتباك مما ادى بالجهة الخاطفة الى امساك زمام المبادرة وتحكمها بالمفاوضات الأمر الذي افقد الحكومة اللبنانية أوراق القوة التي تمسك بها ، على الرغم من إنشائها خلية للازمة . في بداية المفاوضات ظهرت هيئة العلماء المسلمين التي تطوعت لدور وساطة، ثم تكشف دورها المنحاز والمتعاطف مع الخاطفين . ومن ثم تبرع وزراء وسياسيين بلعب دور الوساطة فخسر لبنان سلاح السرية و مركزية إدارة الملف فظهر تعدد الاقنية وتضارب العروض وتردد التفاوض وبازار الشروط والشروط المضادة .

على خط موازي للأحداث شكل توقيف الجيش اللبناني لعدد من الخلايا النائمة والعناصر الإرهابية منها طليقة أبو بكر البغدادي قائد تنظيم "داعش" ، وزوجة القيادي في "النصرة" أنس سركس المعروف بـ "علي الشيشاني" ،حدثاً بالغ الاهمية في سياق حرب التحالف الدولي، العسكرية والاستخباراتية التي تشن ضد هذا التنظيم ويقدم دليلا حسيا جديدا إلى ان لبنان جزء من هذا التحالف وشريك في هذه الحرب من ضمن نطاقه و إمكاناته . لكن بعض المراقبين كان لهم ملاحظات وانتقادات على تسريب الاخبار والمعلومات والفائدة منها .

بعد هذه الاعتقالات ردت المنظمات الإرهابية باعتداءات وتصفيات وتهديدات جديدة . ودخل ملف العسكريين المخطوفين، في مرحلة جديدة اكثر تعقيدا وأرباكا ما سيترك انعكاسات وتداعيات خطيرة تستوجب المزيد من التضامن الوطني والحنكة السياسية في معالجة التحديات .

ترافقت هذه التطورات مع تحركات مواكبة منها سري ومنها معلن ، في ظل رفض الدولة اللبنانية تجزئة الملف وإصرارها على إجراء الصفقة دفعة واحدة. و اعتماد "النصرة" استراتيجية جديدة في التعامل مع الملف في إطار الحرب النفسية يضاف عليها تقديم الجهات الخاطفة لائحة مطالب تتضمن تزويدها مادة المازوت والمعلبات والمواد الغذائية والطبية الأساسية . يرافقه مطالبة جهات حكومية بإبعاد الملف عن الاستهداف الأمني والحزبي والمذهبي والسياسي، ليتسنى للمهتمين به المضي في مساعيهم بعيدا من المتاجرة بمشاعر الأهالي وبمزايدات بعض الأطراف التي أسهمت في شكل أو في آخر في المأساة.

ولكن يبقى السؤال، هل ستنجح كل هذه المساعي والتحركات السياسية للحكومة اللبنانية في تعاطيها مع مسؤولين على المستوى العربي والاقليمي في حل لغز ملف العسكريين المخطوفين؟ أم سيكون مصيره كمصير قانون الانتخابات والفراغ الرئاسي؟ . . . . . لننتظر ماستكشفه لنا الأيام القادمة. خاصة ان ملف الحوار بين المستقبل وحزب الله والمشاورات الحكومية قد توفر الظروف من اجل إمكانية التوصل الى اعلان حالة طوارئ وطنية تضمن سرية المفاوضات ومركزية ادارتها بهدف انجاحها مع مواجهة التحديات والتداعيات المقبلة من خلال أوسع تنسيق بين القوى السياسية والوسائل الإعلامية والأهالي وقيادة الجيش لان مواجهة عدو إرهابي متوحش يتطلب خطة استثنائية لقرارات حكومية رادعة وجريئة ضد الإرهاب وحماته.

عشرات الملايين من ذوي البشرة البيضاء يشاركون في حركة الاحتجاج

عقيل الشيخ حسين

النخب السوداء التي تحتل مواقع عليا في أجهزة الإدارة الأميركية تحولت إلى أدوات في خدمة سياسات التمييز المعتمدة من قبل الدولة الأميركية. لكن الحركة الشعبية التي تجتاح الولايات المتحدة استنكاراً للجرائم المرتكبة بحق السود وبمشاركة واسعة من البيض تمتلك حظوظاً حقيقية في إطلاق "ربيع أميركي" من شأنه أن يعطي معنى لمفاهيم الحرية والديموقراطية التي طالما استخدتها الولايات المتحدة في إمرار مشاريعها الشيطانية.

مايكل براون في آب/ أغسطس الماضي وقبله بأيام إريك غارنر ، وبعده بأيام الطفل الذي قتل بينما كان يلهو بمسدس بلاستيكي، وغيرهم من أمثال آمادو ديالو الذي قتل بعد أن أطلق عليه رجال الشرطة ٤١ رصاصة أمام باب منزله. إنهم أفراد بين المئات من السود الأميركيين الذين يقتلون سنوياً بمبررات واهية على يد رجال الشرطة الذين يبقون خارج الخضوع لأي عقاب.

هذه الجرائم، مضافة إلى الكثير من مظاهر القمع والتهميش والحرمان التي يتعرض لها أحفاد العبيد الذين استجلبوا من إفريقيا للعمل في مزارع المستوطنين البيض في جنوب الولايات المتحدة، والذين "حررهم" الشماليون (اليانكي)، خلال الحرب الأهلية، لكي يعملوا كعبيد في مصانعهم، تأتي بعد أكثر من مئة عام على صدور قوانين إلغاء الاستعباد، وأكثر من خمسين عاماً على صدور قانون إلغاء التمييز العنصري. وهي تدل بالطبع على أن هذين القانونين ليسا غير غشاء رقيق يشف بوضوح عما يمكن وصفه ليس فقط باستمرار الاستعباد والتمييز، بل أيضاً بتحول "صيد" الملونين السود إلى

نشاط بارزبين أنشطة الشرطة الأميركية المدعومة من قبل الساسة الأميركيين.

أوباما وأمثاله من السود أدوات في يد العنصريين البيض

لكن، من هم أولئك الساسة الأميركيون الذين يحمون رجال الشرطة ويغضون الطرف عن تجاوزاتهم. لم يعد من السهل الآن تجريم الساسة ذوي البشرة البيضاء ، كما لم يعد من السهل الكلام عن تمييز عنصري في الولايات المتحدة. لسبب بسيط: أفراد من ذوي البشرة السوداء يحتلون الآن مواقع عليا في مؤسسات الإدارة الأميركية. حكام ولايات، رؤساء بلديات، وزراء خارجية وحرب، قادة أركان، موظفون كبار في وكالة الأمن القومي وأجهزة الاستخبارات، نواب وشيوخ في الكونغرس، وحتى البيت الأبيض صار يتربع في قمته رئيس أسود البشرة.

هل من حجة أكبر من ذلك للتدليل على قوة الأكذوبة القائلة بأن التمييز العنصري في الولايات المتحدة قد أصبح من الماضي ؟ وهل من تبرئة للجناة الحقيقيين أكبر من الواقع المتمثل بكون صاحب القرار الأعلى في الولايات المتحدة هو من ذوي البشرة السوداء ؟

أكثر من مئة مليون أميركي يعانون من التهميش والفقر

فعندما يتكلم الرئيس أوباما عن المشكلة، فإنه لا يخرج عن الخطاب الذي يتردد على ألسنة المتعصبين البيض : يضع القاتل والمقتول في سلة واحدة ويشجب العنف أياً كان مصدره. على أساس أن الأولوية هي لحفظ الأمن والنظام العام.

ما يجري هو "داعشية" يجري تطبيقها في الولايات المتحدة. فكما أن داعش تنكل بالعرب والمسلمين وتقوم بدور المنفذ للمهام القذرة التي يمليها عليها الأميركيون وحلفاؤهم، فإن النخبة السوداء في الولايات المتحدة هي التي "تلبس طربوش" القمع العنصري للسود.

ولكن مثل هذه الألاعيب شبيهة بالرقص الخطر على حد السيف. فإذا كانت السلطات الأميركية قد تمكنت من توهين قضية السود من خلال إبراز تلك النخبة من السود الذين يتنكرون لقضايا شعبهم، فإن قضية السود لم تعد غير جزء من أزمة المجتمع الأميركي على مستويات الحرب والسياسة والاقتصاد والأخلاق.

فأعمال القتل التي يتعرض لها السود هزت مشاعر عشرات الملايين من الأميركيين وفجرت حراكاً شعبياً تجاوز السود إلى الأميركيين من أصل لاتيني وغيرهم من ذوي الأصول غير الانكلوسكسونية. وحتى الفئات الفقيرة من هذه الشريحة الأخيرة يشاركون في التظاهرات التي عادت في الأيام الأخيرة لتجتاح مدن الولايات المتحدة.

لم تعد القضية اليوم في الولايات المتحدة قضية تمييز عنصري ضد السود، بل قضية تمييز وتهميش تطال أكثر من ١٠٠ مليون أميركي يعانون من الفقر، وانسداد آفاق العيش، وعدم القدرة على التنفس.

"صيد" السود تحول إلى نشاط بارزبين أنشطة الشرطة الأميركية

الشعب الأميركي يريد أن يتنفس. يريد أن يتخلص من ثقل هذا الواقع الذي يفرضه تحالف المصارف والشركات الكبرى والأدوات المتمثلة بالنخب السوداء . تلكم هي شعارات الحراك الشعبي الذي يجتاح أميركا اليوم. حراك ينبئ بـ "ربيع أميركي أسود" ميزته أنه يتمتع بأصالة وثورية تفتقر إليها هذه الأشكال الزاهية الألوان من الربيع الزائف الذي ورطت فيه الولايات المتحدة عدداً من شعوب العالم.

حرب النفط "المضادة"

معن بشور

في معرض تعليقه على سلوك بعض السياسيين اللبنانيين الذين احترفوا "النكاية" في علاقاتهم مع بعضهم بعضاً، يروي الرئيس الدكتور سليم الحص - أطال الله عمره- الطرفة التالية.

اثنان حكم عليهما بالإعدام شنقاً، فحين سأل المنفذون الأول وهو على حبل المشنقة ماذا تريد قبل الإعدام أجاب: أريد رؤية أمي، ولما سألوا المحكوم الثاني، وكان قريباً منه: وأنت ماذا تريد؟، أجاب على الفور: أريد منعه من رؤية أمه.

ويبدو أن عقلية النكاية لم تعد محصورة في بعض سياسيي لبنان، بل باتت تتحكم بالعديد من ساسة المنطقة والعالم وآخر مظاهرها "حرب النفط الجديدة" التي تقودها واشنطن وحلفاؤها ضد روسيا وإيران وفنزويلا من دون الأخذ في الاعتبار تداعياتها السلبية على الاقتصاد الأميركي نفسه، وبالتأكيد على اقتصاد دول الخليج الفارسي النفطية والتي تشكل واردات النفط الجزء الأعظم من وارداتها ومن نفقاتها في آن.

ونبدأ بدول الخليج الفارسي ذاتها، التي بدأت تخفض موازناتها بسرعة تتناسب مع تخفيض سعر النفط نفسه، على رغم أن هذا الانخفاض الكبير ما كان ليتم لولا رفضها تخفيض الإنتاج، بناء لطلب واشنطن، وهو ما يذكرنا بموقف هذه الدول عشية غزو الكويت في مطلع تسعينات القرن الماضي، حين بادرت بعضها إلى زيادة إنتاجها النفطي بما يؤدي إلى انخفاض أسعاره، وبالتالي انخفاض موارد العراق المالية في لحظة كان هو بأشد الحاجة إليها، فكان ما كان من تداعيات ما زلنا ندفع ثمنها حتى الآن.

أما الإدارة الأميركية فلقد بدأت هي الأخرى تعاني من تداعيات انخفاض سعر النفط إذ بدأت هي الأخرى تشرب من الكأس المر الذي أرادت لموسكو وطهران وكراكاس أن تشرب منه.

فلقد امتلأت مواقع التواصل الاجتماعي الأميركية، وهي باتت تمثل "الإعلام البديل" المتعاظم تأثيره في الولايات المتحدة، بالعديد من المقالات والدراسات التي تحذر من عواقب هذا الانخفاض المريع في أسعار النفط، كما بدأت مراكز أبحاث مستقلة، وحتى قريبة من الإدارة، تنحو المنحى ذاته، مشيرة إلى الآثار السلبية لهذا الانخفاض على عدة قطاعات اقتصادية ومالية أميركية لا سيّما قطاع إنتاج النفط الصخري دخب جدجخ وإنتاج النفط الرملي دخب جذجذ اللذان ما كان لهما أن يزدهرا لولا الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمي الذي سمح بهذا النوع من الإنتاج النفطي ذي الكلفة العالية التي تتراوح قيمته بين ٨٠ إلى ٩٠

دولاراً للبرميل الواحد، بحسب المناطق وظروف الإنتاج.

ولعل من أهم المقالات التي كتبت في هذا المجال ما كتبه أدوار هاريسون في "مجلة السياسة الخارجية" الواسعة التأثير وتحت عنوان "الجانب الآخر لانخفاض أسعار النفط".

فلقد أشار هاريسون إلى الآثار السلبية لهذا الانخفاض ليس على صناعة - النفط البديل - في أميركا فقط، وإنما أيضاً على مجمل الدورة الاقتصادية والمالية الأميركية التي شهدت انتعاشاً جزئياً في الآونة الأخيرة لا سيّما أن انتكاسة صناعة النفط البديل، الصخري والرملي، سينعكس سلباً على حجم العمالة، كما على سعر الفائدة نفسه مما يهدد بدورة جديدة من الارتباك الاقتصادي والمالي يعكس نفسه على سوق الأسهم الأميركية، بكل متفرعاتها، لا سيّما أن قطاع النفط كان ينظر إليه كالقطاع الأكثر استقراراً في البورصة الأميركية، بل إن الأسهم والسندات المتصلة بهذا القطاع باتت تشكل حوالى ١٦ في المئة من أصل مجمل قيمة السندات المتداولة في سوق الأسهم والتي تبلغ حوالي ١٠٣ تريليونات دولار، أي أن نسبة - الأسهم النفطية - قد ارتعت حوالي ٤ في المئة عما كانت عليه في العقد السابق.

من هنا يقترح هاريسون أن يتم تجميد سعر برميل النفط ما بين ٧٥-٨٠ دولاراً أميركياً كي لا تؤدي الأسعار الإضافية إلى انهيار في صناعة النفط تتجاوز إيجابيات الارتفاع في هذه الأسعار.

صديقنا الخبير في الشؤون الاقتصادية كما في الشؤون الأميركية، الدكتور زياد حافظ يعتقد أن لهذا الارتفاع في أسعار النفط أسبابه الاقتصادية أيضاً المتصلة بانخفاض حجم الطلب العالمي، لا سيّما مع انخفاض حجم النمو في الاقتصاد الصيني الضخم من ١١ في المئة إلى ٧ في المئة، لكنه يعتقد أن انخفاض أسعار السلع المرتبط بانخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى زيادة الطلب العالمي مما ينعش الإنتاج العالمي ويجدد الحاجة إلى مستوى أعلى من الإنتاج النفطي، لكن الحافظ لا يقلل من العامل السياسي وراء هذا الانخفاض الذي تريد من وراءه الإدارة الأميركية، والدائرون في فلكها، الضغط على روسيا التي تتقدم في المشهد الدولي، وإيران في المشهد الإقليمي، وفنزويلا في - الحديقة الخلفية - للولايات المتحدة الأميركية.

لكن المفارقة الأخرى التي تتجلى في "حرب النفط المضادة" هذه أن تنفيذها يتم على أيدي دول وحكومات كانت إلى وقت قريب ترفض استخدام "سلاح النفط" كأحد الأسلحة الأهم في صراعنا مع العدو الصهيوني وداعميه.

وكلنا يذكر تصريحات لمسؤولين عرب في هذا المجال.

أما المفارقة الثالثة فهي أن بعض الدول الغربية والعربية التي تتحمس اليوم لاستخدام العقوبات الاقتصادية لأغراض سياسية، والتي تهلل اليوم لانخفاض أسعار النفط كسلاح في مواجهتها لدول خارجة عن هيمنتها هي الجهات ذاتها التي شنت، على مدى عقود، حملات على المقاطعة الاقتصادية للكيان الغاصب، وأدت عملياً إلى تجميد المكتب الدائم لمقاطعة العدو، بذريعة أنه لا يجوز استخدام الاقتصاد لأغراض سياسية فيما هي لا تتورع عن استخدام كل شيء، بما فيه الرياضة والسينما وغيرهما، لأغراض سياسية.

نتنياهو انعكاس لفاشية متصاعدة

علي جرادات

يشكل الوهم بإمكان إنهاء الصراع العربي الصهيوني بالقفز عن القضية الفلسطينية وجوهرها حق العودة، المحرك الأساس، إنما دون مجاهرة، لسياسة حكومات الاحتلال كافة، لكن هذا الوهم أصبح سياسة معلنة، لحكومتي نتنياهو الأولى والثانية التي انفرط عقدها مؤخراً.

ما يعني أننا أمام قفزة نوعية في تحولات النظام السياسي الصهيوني التوسعي العدواني. هنا قفزة أوسع وأخطر من أن تعزى أسبابها إلى نتنياهو الشخص، وإن كان هو محورها، إنما إلى سيطرة نهجه كقائد لائتلاف الأحزاب الصهيونية العلمانية والدينية، وكامتداد لجناح جابوتنسكي وبيغن وشامير، أشد أجنحة الحركة الصهيونية تطرفاً وعنصرية ودموية وفاشية، وأكثرها تعلقاً بخيالات وأوهام إمكان إنهاء الصراع بتجاهل قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وفي أحسن الأحوال اختزالها في القرار ٢٤٢ بعد تحويله من قرار يدعو إلى الانسحاب من كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، إلى قرار يدعو إلى التخلي عن "أراض" منها، للفلسطينيين أن يقيموا عليها حكماً ذاتياً تحتَ الاحتلال، ولهم أن يسموها دولة في إطار ما يسمى حل "دولتين لشعبين" مقابل إنهاء المطالب الفلسطينية ووضع حد للصراع من دون حل جوهره، حق اللاجئين في التعويضً والعودة إلى ديارهم الأصلية المكفول في القرار الدولي ١٩٤ الذي يصعب، بل يستحيل، تصور تنفيذه بالدعوة إلى "إيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين"، كمقاربة ملتبسة تحوّل هذا الحق إلى مجرد قضية تفاوضية تحل بالتوافق، وكأن ذلك ممكن في ظل الاختلال الفادح في ميزان القوى ودعم الراعي الأمريكي للشروط الصهيونية وإجماع الأحزاب الصهيونية على رفض الإقرار بالمسؤولية عن اقتلاع هؤلاء اللاجئين وابتلاع أرضهم، وفي ظل رفضها الإقرار بالحقوق الوطنية لأبناء الشعب الفلسطيني في مناطق ٤٨، وبحق الشعب الفلسطيني عموماً في تقرير المصير وبناء دولة مستقلة وسيدة وعاصمتها القدس.

إننا أمام قفزة خطيرة في سياق تحولات العنصرية الصهيونية إلى فاشية، تعبر عن نفسها في فلتان المستوطنين وتحول أحزابهم إلى لاعب أساسي في مركز صياغة قرارات حكومات الاحتلال، وفي سيطرة الأحزاب الصهيونية الدينية الفاشية على ثلث المناصب العليا والمتوسطة في الجيش والأجهزة الأمنية، وفي سن كثير من القوانين الأساسية العنصرية، بما في ذلك الإقرار الحكومي لمبدأ "قانون القومية" الذي يوطد ويقونن، بمعزل عن الخلافات حول صيغه، "إسرائيل" ك"دولة قومية للشعب اليهودي"، أي لليهود كافة، وهو ما يضرب حق عودة اللاجئين، ووجود فلسطينيي ٤٨ وحقوقهم الوطنية، ناهيك عن أنه يضرب إلى غير رجعة حلّ إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس من دون إغلاق الباب على حق العودة والحقوق الوطنية لفلسطينيي ٤٨، أي الحل المختلف عما يسمى "حل الدولتين لشعبين"، الاسم السري ل"إسرائيل" "دولة قومية للشعب اليهودي"، التي تدعو إليها جميع أحزاب الائتلاف الحكومي، بما فيها حزبا "يوجد مستقبل" بقيادة لابيد و"الحركة" بقيادة تسيبي ليفني اللذان، رغم معارضتهما للصيغة التي اقترحها نتنياهو بموافقة ليبرمان وبينت ل"قانون القومية"، إلا أن العودة لبرامجهما الانتخابية الأخيرة تظهر أن حزب "يوجد مستقبل" يعرّف هوية "إسرائيل" بالقول: "نحن نؤمن بأن "إسرائيل" أنشئت كدولة قومية للشعب اليهودي. وينبغي لها أن تبقى دولة ذات أغلبية يهودية وذات حدود آمنة قابلة للدفاع عنها".

أما برنامج حزب "الحركة" فيؤكد على التعريف ذاته بالقول: "للشعب "الإسرائيلي" حق غير قابل للنقض في أن تكون له دولة سيادية في حدود أرض "إسرائيل"، وطنه القومي، التاريخي، الديني، والثقافي"، و"الهدف المركزي للحركة هو ضمان تثبيت دولة "إسرائيل" كبيت قومي للشعب اليهودي"، و"ضمان بقاء "إسرائيل" كدولة يهودية يقتضي المحافظة على أغلبية يهودية بين مواطنيها". بل إن برنامج حزب العمل القابع في المعارضة يعرّف "دولة "إسرائيل" بأنها: "دولة الشعب اليهودي، وبناء عليه فإن حزب العمل يعارض عودة لاجئين فلسطينيين إلى داخل تخوم دولة "إسرائيل"، ويتم حل مشكلة اللاجئين بصورة متفق عليها بمشاركة دول المنطقة والمجتمع الدولي، ولكن ليس من خلال منح حق العودة (للاجئين)".